الحوثي يحذر التجار والمستوردين من استيراد بذور البطاطس من الخارج

الأكوع: الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس على استعداد لتأمين كافة احتياجات المزارعين من بذور البطاطس

رئيس الحكومة يشيد برؤية وزارة الزراعة بشأن إدارة فاتورة استيراد المنتجات الزراعية

الصناعة تؤكد نجاح قرارات مقاطعة البضائع الأمريكية والمنتجات الداعمة للكيان الصهيوني

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
غرفة الإرشاد والإعلام المشتركة

www.agri-yemen.net

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 29 رجب 1445هـ | 10 فبراير 2024م | العدد 51 | أسبوعية | 12 صفحة

في إطار التحضيرات للاحتفال باليوم الوطني للبن

- الفريق السامعي: نطمح لرفع كمية تصدير البن اليمني إلى مليون طن سنوياً
- وزير الزراعة: خلال السنوات الأربع الماضية تم توزيع أكثر من 13 مليون شجرة بن

- محافظ صنعاء يتفقد عدداً من المشاريع والمبادرات المجتمعية في مديرية مناخة
- محافظ الضالع يشيد بدور الجمعيات الزراعية في النهوض بالقطاع الزراعي
- محافظ الحديدة يحث على التوسع في استصلاح السهل التهامي بالحديدة

- العدوان الأمريكي السعودي دمر 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية
- البرلماني العبدلي: عودة النازحين دفعنا إلى استصلاح الأراضي الزراعية بالمديرية

3 آلاف أسرة نازحة تعود إلى حرض

المجمع يستقبل قرابة 5 آلاف طن يومياً من الطماطم ومتوسط سعر السلة عبوة 20 كجم 800 إلى ألف ريال

ما وراء تكدس محصول الطماطم في باجل؟

تقرأون في العدد:

نائب وزير الزراعة الدكتور الرباعي:

تلعب الموارد البشرية دوراً حاسماً في نهوض القطاع الزراعي وتطوره وتقدمه حتى الوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي

الأسماك إلى كل منزل.. هدف رئيسي للاستثمار السمكي

09

الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority

الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس
Potato Seed Company

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 51 | السبت 29 رجب 1445هـ | 10 فبراير 2024م

أثنـاء افتتـاح التوسعـة الجديـدة لحـراز كوفـي في أمانـة العاصمـة:

▪ الفريـق السـامعي: طموحنا رفع كميـة تصديـر البـن اليمنـي إلـى 100 ألف ومليون طن سـنوياً

▪ وزيـر الزراعـة: خـلال الأربع السـنوات الماضيـة تـم توزيـع أكثـر مـن 13 مليون شـجرة بُـن

اليمن الزراعية – صنعاء

افتتح عضو المجلس السياسي الأعلى سلطان السامعي الخميس الماضي التوسعة الجديدة لـ "حراز كوفي في مركز العمادي سنتر" الاستثماري بمنطقة حدة بأمانة العاصمة، وذلك في إطار فعاليات الاحتفال باليوم الوطني البن بحضور أمين سر المجلس السياسي الأعلى الدكتور ياسر الحوري.

وخلال الافتتاح أشار السامعي إلى أن الاحتفال بالفعاليات المتعلقة باليوم الوطني للبن يتزامن مع إحياء فعاليات الذكرى السنوية للشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، مؤكداً أن المشروع القرآني الذي جاء به الشهيد القائد كانت له نتائج في توعية الأمة بالمخاطر المحدقة بها والمؤامرات التي تستهدف حرية واستقلال اليمن، مبيناً أن كثير من محاضرات الشهيد القائد تضمنت مواضيع حثت على الزراعة، خاصة الاهتمام بزراعة الحبوب.

وأشار إلى أن الدولة متجهة اليوم لتشجيع الزراعة بشكل عام وزراعة البن وتسويقه بصورة خاصة، مشيداً بدور أبناء منطقة حراز الذين كان لهم السبق في زراعة البن وتسويقه، وإسهامهم في دعم وتشجيع زراعة البن واحلاله بديلاً عن شجرة القات.

ودعا عضو السياسي الأعلى السامعي إلى تكاتف الجهود والعمل على النهوض بزراعة البن وإعادة الصدارة لليمن في مجال زراعته وتصديره.

وقال "ما يُصدر اليوم من البن اليمني هي كميات لا بأس بها وطموحنا رفع كمية التصدير من 20 ألف طن إلى 100 ألف طن إلى مليون طن سنوياً".

وتطرق إلى أنه تم الإشراف خلال العام الماضي على العديد من الأنشطة الزراعية التي نفذت من قبل المزارعين في محافظتي تعز وإب باقتلاع أشجار القات واستبدالها بالبن، لافتاً إلى أنه تم توزيع قرابة 50 ألف شتلة بُن مجاناً على المزارعين في إب وتعز خلال العام الماضي بهدف تشجيع زراعته.

وحث السامعي على الاهتمام بمشاتل زراعة البن، مؤكداً الحرص على تشجيع زراعة البن والعمل على معالجة الصعوبات والعوائق التي تواجه مزارعي البن.

من جانبه اعتبر وزير الزراعة والري في حكومة تصريف الأعمال المهندس عبدالملك الثور، البن اليمني يمثل هوية شعب وعراقة أمة، لافتاً إلى أنه من هذا المنطلق وبحكم أصالة الشعب اليمني تسعى وزارة الزراعة للاهتمام بتطوير زراعته.

ولفت إلى أن الحكومة أعدت استراتيجية وطنية شاملة لتطوير زراعة البن، احتوت هذه الاستراتيجية على توسيع زراعة البن وتم خلال الأربع السنوات الماضية توزيع أكثر من 13 مليون شجرة بُن.

وقال "إن صادرات اليمن من البن للخارج وصلت إلى حوالي 12 ألف طن سنوياً، وتصدر بأغلى الأسعار يصل سعر الكيلو البن اليمني إلى 50 دولاراً، بينما دول أخرى مثل أثيوبيا وغيرها صادرتها من البن لا يزيد سعر الكيلو عن 4 دولارات، والسبب في ذلك جودة البن اليمني ونوعيته".

وأضاف وزير الزراعة "نصدّر الكيلو جرام الواحد من البن اليمني بقيمة 50 دولاراً، وكمية 20 ألف طن من البن تصل قيمتها إلى مليار دولار، ما يُؤكد وجوب تنمية صادراته ليكون مورداً لرفد الاقتصاد الوطني ويكون مصدر دخل قومي وفي ذات الوقت مصدراً للنقد الأجنبي في اليمن، كل ذلك بفضل جهود العاملين في البن من أكبر مسؤول حتى أصغر مزارع".

وأشاد بدور رجال الأعمال والقطاع الخاص في دعم هذا المحصول والاستثمار في هذا المجال وتسويقه.

من جهته أكد مسؤول وحدة البن في اللجنة الزراعية والسمكية العليا محمد القاسمي، أهمية الاحتفال باليوم العالمي للبن الذي مصدره اليمن.

واعتبر الاهتمام بالبن وتطويره مسؤولية تقع على عاتق الجميع للحفاظ على البن كموروث تاريخي ارتبط به اليمن منذ قديم الزمان.

وتطرق القاسمي إلى الأهمية التاريخية للبن اليمني، منوهاً بالجهود المبذولة، في السنوات الأخيرة، والتي أسهمت في تحقيق نقلة نوعية في زراعة وإنتاجية هذا المحصول الاقتصادي.

ودعا إلى التفاعل مع اليوم الوطني لزراعة البن اليمني في 3 مارس من كل عام ومعرض صنعاء للقهوة الذي سيقام في حديقة السبعين، معتبراً البن هوية كل يمني ومصدر البن الأول في العالم هو اليمن.

فيما أشار رئيس مجلس إدارة حراز كوفي غالب الحرازي، ومندوب سلطان البهرة أحمد النجار، إلى أهمية الاحتفال باليوم الوطني للبن.

وتطرقا إلى أن اليمني عُرف بجودته العالية وارتباطه بحضارة اليمن، واشتهر على مستوى العالم عبر تصدير كميات كبيرة إلى مختلف البلدان من ميناء المخا، الذي عرف عالمياً باسم "موكا كوفي".

وأشادا بدور وزارة الزراعة والري واللجنة الزراعية والسمكية العليا ودورهما في إعادة شجرة البن إلى الواجهة.

خلال لقائه وزير الزراعة ونائب الوزير

بـن حبتـور يشـيد برؤيـة وزارة الزراعـة بشـأن إدارة فاتـورة اسـتيراد المنتجـات الزراعيـة

اليمن الزراعية – صنعاء

التقى رئيس حكومة تصريف الأعمال الدكتور عبد العزيز بن حبتور يوم السبت الماضي وزير الزراعة المهندس عبد الملك الثور ونائب الوزير نائب رئيس اللجنة الزراعية والسمكية العليا الدكتور رضوان الرباعي.

واستمع بن حبتور إلى شرح حول رؤية الوزارة بشأن إدارة فاتورة استيراد المنتجات الزراعية وصناعاتها التحويلية وتوطينها وتنمية صادراتها، وهي رؤية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي على طريق الوصول للاكتفاء الذاتي وخدمة الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وصناعاته التحويلية ودعم وحماية المنتج المحلي والعمل على تنمية الصادرات للمنتجات المحلية والمساهمة في خفض البطالة ومعالجة مشكلة الفقر مع التركيز على خفض الكلفة وتحسين الجودة للمنتجات المحلية وسلامة المستهلك.

وشخصت رؤية الوزارة التحديات الماثلة والعمل التكاملي اللازم لمعالجتها سيما ما يتصل بمعالجة السياسات الخاطئة وضعف الاهتمام بالمنتج المحلي وعدم التوسع في استخدام أساليب ترشيد استهلاك المياه، علاوة على الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن والتوسع العمراني في الأراضي الزراعية والتعامل الخاطئ مع الزيادة السكانية والتي تعتبر من العوامل الرئيسية لإحداث نهضة حقيقية سواء في القطاع الزراعي أو في غيره من القطاعات.

وأكد الدكتور بن حبتور على الغايات الهامة التي تحملها الرؤية، وأثنى على مبادرة الوزارة لإعدادها.

ووجه الوزارة بإثراء الرؤية بإشراك كافة الجهات المعنية وذات الصلة في مناقشتها ودراستها بصورة متكاملة، تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات اللازمة لإقرارها.

وزيـر الصناعـة يؤكـد نجـاح قـرارات مقاطعة البضائـع الأمريكيـة والمنتجـات الداعمـة للكيـان الصهيونـي

اليمن الزراعية – صنعاء

أكد وزير الصناعة والتجارة محمد شرف المطهر نجاح قرارات مقاطعة البضائع الأمريكية ومنتجات الشركة الداعمة للكيان الصهيوني في السوق اليمنية دعماً لأبناء الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في وجه الإرهاب الصهيوني.

وقال وزير الصناعة والتجارة لوكالة الأنباء اليمنية سبأ "ان البيانات والمؤشرات الميدانية تؤكد تنفيذ قرارات المقاطعة الصادرة عن الوزارة على أرض الواقع في ظل تفاعل شعبي منقطع النظير مع تلك القرارات، وبشكل يجسد الروح الجهادية للشعب اليمني الذي يتحرك بمسؤولية ايمانية وأخلاقية وإنسانية تجاه المظلومين من أبناء الشعب الفلسطيني وما يتعرضون له من مجازر وجرائم إبادة من قبل العدو الصهيوني وداعميه من قوى الاستكبار والهيمنة".

وأضاف أن المقاطعة تعد أمراً مفروغاً منه وحتمي، لنصرة إخواننا الفلسطينيين في ظل التحديات الراهنة، ولا يمكن لأحد أن يتجاوز هذا القرار الذي يعكس وحدتنا وقوتنا كمجتمع يدافع عن العدالة والإنسانية".

وأشار الى أن المقاطعة ليست مجرد إجراء اقتصادي، بل هي تعبير حي عن التضامن اليمني الواسع مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة،

وتؤكد الموقف اليمني الثابت والمبدئي نصرة لفلسطين والمجاهدين في فلسطين المحتلة وخصوصا قطاع غزة.

ولفت وزير الصناعة والتجارة إلى أن موقف الشعب اليمني الداعم لفلسطين والذي يعبر عنه بمسيرات مليونية أبهرت العالم، تجسد في نجاح قرارات المقاطعة التي جاءت معبرة عن الشعب اليمني بمختلف توجهاته وشرائحه.

وبين أن قرارات المقاطعة لقيت تجاوباً واسعاً في المناطق المحتلة وهو ما يؤكد أصالة شعبنا وثباته على الحق رغم التحديات الكبيرة.

وعبّر وزير الصناعة والتجارة عن شكره للقطاع الخاص الذي تفاعل بمسؤولية كبيرة مع قرارات المقاطعة والتعاون لإيجاد منتجات بديلة مع إعطاء المنتج المحلي الأولوية واستغلال الفرص لتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات المحلية.

خلال افتتاح مبنى جمعية النحالين التنموية بالمحافظة

محافظ صعدة يشيد بجودة العسل اليمني ويدعو للابتعاد عن استخدام المبيدات التي تقتل النحل

اليمن الزراعية – صعدة

افتتح محافظ صعدة محمد جابر عوض السبت الماضي مبنى جمعية النحالين التنموية بتمويل ذاتي، مستمعاً إلى شرح عن دور الجمعية في الإسهام في تقديم الخدمات للنحالين وتحقيق الاكتفاء الذاتي من العسل وتصديره.

وطاف المحافظ ومرافقوه بأقسام المبنى والمختبر المركزي لفحص جودة العسل ومعمل استخلاص وتعبئة العسل وإنتاج شمع الأساس الطبيعي وقاعة التدريب.

وأوضح المحافظ أن الافتتاح يأتي في سياق تنفيذ الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وتزامناً مع الذكرى السنوية للشهيد القائد، مشدداً على ضرورة الحفاظ على المبنى وتطوير قدرات العاملين في مجال النحل وانتاج العسل.

وأوضح أن العسل اليمني يفوق في جودته الأصناف والأنواع العالمية، مؤكداً أهمية توعية المزارعين بضرورة اتباع الطرق والأساليب التي تحافظ على حياة النحل.

وأكد على أهمية الابتعاد عن استخدام المبيدات التي تقتل النحل واستخدام الوسائل والأساليب التقليدية في مكافحة أمراض النباتات، مبدياً استعداد قيادة المحافظة لتذليل الصعوبات.

خلال كلمته في ورشة تدريبية للفرق التنموية وشركاء التنمية

محافظ الضالع يشيد بدور الجمعيات الزراعية في النهوض بالقطاع الزراعي

اليمن الزراعية – الضالع

أكد القائم بأعمال محافظ الضالع عبداللطيف الشغدري على أهمية النزول الميداني لتفعيل عمل التعاونيات والجمعيات التعاونية وتنفيذ المبادرات والتوعية المجتمعية بمخاطر العدوان على الأمة وأهمية التحشيد والتعبئة.

وأشاد خلال كلمة له أثناء ورشة تدريبية للفرق التنموية وشركاء التنمية بالمديريات الاثنين الماضي بدور الجمعيات الزراعية في النهوض بالواقع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لافتاً إلى أن الورشة تأتي تنفيذاً لمخرجات ورشة القيادات العليا لشركاء التنمية المنعقدة بمحافظة إب.

ودعا الشغدري إلى العمل على تجويد الأداء وفقاً لموجهات الرؤية الوطنية لبناء الدولة بما يخدم المواطنين، مشيراً إلى أهمية التنسيق وتكامل الجهود لتحقيق الغايات المرجوة في تفعيل العمل التعاوني والمبادرات المجتمعية، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد وعكسها على مديرياتهم لضمان ترجمة مخرجاتها في الميدان.

وهدفت الورشة إلى إكساب 60 مشاركاً من ذوي الفرق التنموية في مديريات دمت والحشاء وجبن وقعطبة، معارف حول آلية عمل الرؤية الوطنية لتطوير وتفعيل العمل التعاوني والمبادرات المجتمعية في القرى والعزل وتشكيل الجمعيات التعاونية على أسس سليمة.

وتلقى المشاركون في الورشة التدريبية، معلومات عن آليات تنفيذ أولويات القيادة وتضمينها في الخطط العامة في المديريات.

خلال تدشين مشروع شراء وتسليم المعدات الثقيلة لهيئة تطوير تهامة

محافظ الحديدة يحث على التوسع في استصلاح السهل التهامي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من زراعة المحاصيل

اليمن الزراعية – الحديدة

دشن محافظ الحديدة محمد عياش قحيم ووكيل أول المحافظة أحمد مهدي البشري الأربعاء الماضي مشروع شراء وتسليم المعدات الزراعية الثقيلة للهيئة العامة لتطوير تهامة بتمويل من وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة.

وخلال التدشين، سلم قحيم والبشري لرئيس هيئة تطوير تهامة، ثلاثة شيولات وبوكلين بتكلفة تقديرية 240 مليون ريال، ضمن التوجهات الرامية لتفعيل نشاط الهيئة في المجال الزراعي وتنفيذ المشاريع المائية والسدود.

وشدد محافظ المحافظة، على أهمية الاستفادة المثلى من هذه المعدات بما يخدم توجه الدولة والمحافظة في استغلال الفرص الزراعية التي تزخر بها أراضي السهل التهامي والتوسع في استصلاحها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من زراعة المحاصيل.

من جانبه نوه الوكيل البشري، الى ما توليه القيادة الثورية والمجلس السياسي الأعلى وقيادة المحافظة من اهتمام بمسار دعم الجبهة الزراعية التي تمثل النواة الأساسية للأمن الغذائي ودعم استقرار الاقتصاد الوطني، مؤكدا أهمية الحفاظ على المعدات واستثمارها للنهوض بالزراعة.

من جهته حث الوكيل حليصي، هيئة تطوير تهامة على استغلال الدعم المكرس لتطوير القطاع الزراعي، بالعمل المثمر في الميدان على مختلف المسارات بما يسهم في جعل المناطق الزراعية منتجة ومصدرة لجميع محاصيل السلة التهامية التي ستغني البلاد.

بدوره أوضح مدير عام وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالحديدة، يحيى الوادعي، أن تسليم أربع معدات زراعية لهيئة تطوير تهامة، يأتي في إطار تعزيز الشراكة التي تصب في خدمة النشاط الزراعي، لترجمة توجيهات القيادة بهذا الخصوص.

من جهته ثمن رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة علي هزاع، اهتمام قيادة السلطة المحلية بالمحافظة ودعم وحدة تمويل المشاريع والمبادرات لشراء وتوفير هذه المعدات الزراعية، مبينا أن الهيئة ستعمل على تعزيز دورها في مشاريع الجانب الزراعي.

محافظ صنعاء يتفقد عدداً من المشاريع والمبادرات المجتمعية في مديرية مناخة

اليمن الزراعية – صنعاء

تفّقد محافظ صنعاء عبد الباسط الهادي الاثنين الماضي سير العمل في عدد من المشاريع والمبادرات المجتمعية بمديرية مناخة.

واطلع المحافظ الهادي على مشروع محطة الشعراء1 الذي يتم تنفيذه بتكلفة 176 ألفاً و500 دولار، ضمن مشروع مياه مناخة الممول من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع "اليونبس" بتكلفة 476 ألف دولار.

واستمع إلى شرح حول الأعمال الإنشائية المنجزة في المحطة رقم 1، الخاصة بإنشاء قواعد وحاملات للألواح الشمسية البالغ عددها 128 لوحاً، مع مضخة أحقية بقدرة 32 كيلووات.

ويتكون المشروع من أربع محطات إعادة ضخ وبئري مياه، ومن المتوقع أن ينتهي العمل خلال رمضان المقبل.

إلى ذلك تفقد محافظ صنعاء مشتل وادي موسنة، بالمديرية والتجهيزات بالمشتل واحتياجاته الضرورية ليقوم بدوره في غرس أنواع الفواكه واللوزيات والبن وأشجار الزينة والأشجار الطبية.

واستمعوا من مسؤول المشتل المهندس عبده جاسر إلى شرح عن طبيعة العمل في المشتل الذي يضم حالياً أكثر من 12 ألف شتلة موريجا و10 آلاف شتلة لوز، وثلاثة آلاف شتلة خَرُّوب ومثلها جوافة، وألف و500 شتلة ليمون، وشتلات توت وتين ورمان وخرمش وأفوكادو، والصعوبات التي تواجه سير العمل فيه.

كما تفقد المحافظ الهادي مشروع طريق وحاجز العجماء - الرميحي، في مربع بني خطاب والذي سيخدم عزلتي الأغمور والسدس، وينفذ بمبادرة مجتمعية ودعم من السلطة المحلية بالمحافظة بتكلفة تصل إلى 104 ملايين ريال.

واستمع من مشرف المشروع المهندس خالد شبام إلى شرح عن طبيعة العمل ونسبة الإنجاز في الحاجز التي وصلت إلى 40 %، مؤكداً أنه تم استلام دعم السلطة المحلية ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية المقدر بستة آلاف و500 كيس من الأسمنت.

وأشاد محافظ المحافظة بالجهود المجتمعية المبذولة في المشروع الذي يعد أحد المشاريع النوعية في القطاع الزراعي في مديرية مناخة، مؤكداً دعم السلطة المحلية ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية، للمشاريع التي تصب في خدمة المجتمع الذي عانى الكثير خلال الفترة الماضية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 51 | السبت 29 رجب 1445هـ | 10 فبراير 2024م

الاطلاع على تجارب محصول الأرز بمديرية الزهرة

مدير عام مديرية المراوعة يدعو للتوجه نحو زراعة محصول القطن

اليمن الزراعية – الحديدة

أشاد مدير عام مديرية المراوعة العميد عبدالله عبدالحميد المروني بدور جمعية اكتفاء واهتمامها بشراء محصول القطن وتوفير أماكن تسويق لمنتجات المزارعين داخل المديرية.

ودعا المروني إلى ضرورة توعية المزارعين بأهمية التوجه نحو زراعة محصول القطن لما لهُ من فائدة للمزارع وللدولة التي تقوم بدفع المبالغ الكبيرة من العملة الصعبة للدول التي تزرعه لغرض شرائه وإدخاله إلى اليمن، مؤكداً أن القطن يعتبر من أهم المحاصيل التي تدخل في صناعة الأقمشة والملابس التي يتم استيرادها من الخارج بمبالغ خيالية.

وأشار إلى أن التوجه نحو زراعة محصول القطن لهُ تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني وللتوجه نحو الاكتفاء الذاتي والحد من فاتورة الاستيراد.

من جانب آخر اطلع مدير عام مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة عبد الرحمن الرفاعي الأحد الماضي على تجربة محصول الأرز في مزرعة المواطن أحمد شوعي بعزلة الوسط.

وخلال الزيارة أشار الرفاعي إلى أهمية هذه التجارب وادخال اصناف زراعية أخرى ضمن هذه التجارب، منوهاً إلى أن هناك تجارب اخرى كالقمح نجحت في المديرية.

من جهته أشار أمين عام جمعية الزهرة إلى أن هذه التجربة تعتبر الوحيدة من نوعها في وادي مور، مؤكداً أن هناك أصناف أخرى ستدخل ضمن التجارب في المواسم المقبلة مع عدة مزارعين في المديرية.

الحديدة: اختتام ورشة في مجال العمل التطوعي لطلاب كلية علوم البحار

اليمن الزراعية – الحديدة

أختتمت بمحافظة الحديدة السبت الماضي ورشة تدريبية في مجال العمل التطوعي والمبادرات الطلابية والمجتمعية وانشاء المجالس الإرشادية.

وهدفت الورشة التي نظمتها جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية واستمرت لثلاثة أيام برعاية اللجنة الزراعية والسمكية العليا وجامعة الحديدة، بالتعاون مع القوات البحرية ومؤسسة بنيان التنموية وهيئتي المصائد السمكية في البحر الأحمر وأبحاث علوم البحار، ضمن برنامج فرسان البحار، إلى إكساب 40 من طلاب كلية علوم البحار والبيئة - مستوى أول - مهارات أساسية في العمل التطوعي وكيفية حشد الجهود التنموية وتحفيز المبادرات المجتمعية والطلابية وآلية انشاء المجالس الإرشادية.

وفي الاختتام أكد نائب وزير الثروة السمكية طاهر خاطر أن تأهيل طلاب الكليات ومنها كلية علوم البحار ضمن برنامج فرسان البحار، خطوة ايجابية باتجاه الحفاظ على الثروة السمكية كونها أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني، وبلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي، لاسيما في ظل تحديات المرحلة التي يمر بها اليمن جراء العدوان والحصار.

وأشار إلى أهمية الورشة في إعداد متطوعين يحفزون على التعاون المجتمعي في مجال التنمية المحلية المستدامة واستغلال الموارد المحلية وحماية البيئة البحرية والأحياء المائية والثروة السمكية.

وفي الاختتام أشار رئيس جمعية ساحل تهامة محمد نجيب إلى أهمية أن تسهم برامج تدريب المتطوعين في تفعيل العمل التعاوني وتحفيز جهود المجتمع على المشاركة في تنفيذ المبادرات الذاتية.

بدوره ثمن عميد كلية علوم البحار الدكتور عارف الصغير جهود جمعية ساحل تهامة السمكية في تنظيم الورشة.

وأكد أهمية تنفيذ مثل هذه البرامج والأنشطة التأهيلية للمساهمة في تحويل التحديات إلى فرص وتنمية القدرات والخبرات في العمل التنموي وتعزيز المبادرات المجتمعية، مستعرضاً جانباً من الوسائل والطرق المثلى التي يجب استخدامها لتنمية الثروة السمكية وتطوير القطاع السمكي.

بدوره أوضح الأمين العام لجمعية ساحل تهامة عبد السلام ابراهيم، أن تأهيل دفعة "طوفان الاقصى" لطلاب كلية علوم البحار، تأتي ضمن أنشطة الجمعية للعام 1445هـ.

وحث المجتمع على تفعيل قيم البذل والعطاء وإحياء العمل التعاوني بما ينعكس إيجابا على حياة المواطنين.

من جانبهم ثمنت كلمة المشاركين، جهود كافة الجهات المنظمة لمثل هذه الورش الهادفة إلى تنسيق وتوحيد الجهود الرسمية والمجتمعية في عملية التنمية المحلية.

تدشين الموسم الربيعي لزراعة محصول البطاطس في ذمار وإب

اليمن الزراعية – متابعات

دشنت الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس الموسم الربيعي لزراعة محصول البطاطس في عدد من القيعان والحقول الزراعية في محافظتي ذمار وإب.

وخلال التدشين أكد مستشار وزارة الزراعة والري المهندس يحيى الحوثي أن محافظة ذمار بشكل خاص من المناطق التي تمتلك ميزة نسبية أكثر من غيرها لإنتاج بذور البطاطس بحكم ارتفاعها عن مستوى سطح البحر.

وأشاد بالنقلة النوعية التي حققتها الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس، في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنتاج البذور عبر الزراعة النسيجية، ومن خلال الشتلات والعقل، والوصول إلى توفير الاحتياجات اللازمة للمزارعين من بذور البطاطس.

وأكد أن الشركة أثبتت قدرتها على تجاوز التحديات، التي يمر بها الوطن؛ جراء العدوان والحصار، وتمكنت من تقديم أنموذج ناجح في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من بذور البطاطس.

وحذّر التجار والمستوردين من استيراد بذور البطاطس من الخارج، مؤكداً أن القيادة الثورية والسياسية وقيادة وزارة الزراعة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المتلاعبين باقتصاد البلاد.

من جهته، أشار وكيل محافظة ذمار علي عاطف إلى أن الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس تمكنت من توفير الكميات اللازمة التي تغطي احتياجات الوطن من البذور المحلية عالية الجودة والإنتاجية.

ولفت إلى أن محاولة إدخال بذور بطاطس مستوردة إلى البلد يتسبب في خسائر ويكبد الاقتصاد الوطني مبالغ كبيرة في الوقت، الذي يتوفر منتج محلي عالي الجودة والإنتاجية، ومقاوم للأمراض.

من جانبه أكد المدير التنفيذي للشركة المهندس همدان الأكوع، استعداد الشركة لتأمين كافة احتياجات المزارعين من بذور البطاطس، وتغطية طلبات كبار المزارعين المكاثرين، منوهاً بتفاعل المزارعين، وخاصة كبار المكاثرين لمحصول البطاطس في هذا الموسم.

وأفاد بأن الشركة حققت نجاحات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير كميات كبيرة تغطي كامل احتياجات المزارعين من البذور، مثمناً دعم القيادة الثورية والسياسية لجهود الشركة، وتعزيز دورها في تحقيق أهدافها وخدمة مجالات الأمن الغذائي.

وأشار الأكوع إلى أن مخازن الشركة مليئة بالبذور بما يغطي كامل احتياجات المزارعين في الوطن، مبيناً أن إغراق السوق بأكثر من احتياج البلد، خلال العام الماضي، تسبب في إتلاف قرابة 5 آلاف طن من البذور داخل المخازن.

أمانة العاصمة: فتح مظاريف 4 مشاريع في المجالات الزراعية

اليمن الزراعية – صنعاء

جرى بأمانة العاصمة السبت الماضي فتح مظاريف مناقصات أربعة مشاريع في المجالات الزراعية بتكلفة 21 مليوناً و171 ألف ريال.

وأقرت لجنة المناقصات برئاسة رئيس لجنة الخدمات بمحلي الأمانة عادل العقاري، إحالة المظاريف المقدمة للجنة التحليل الفني لدراسة وتقييم العروض المقدمة وفقاً للشروط والمعايير التي تضمنها وثائق المناقصات.

وخلال الاجتماع شدد العقاري على ضرورة التزام الجهات المنفذة بالمواصفات والمعايير المحددة بوثائق المناقصات أثناء تنفيذ المشاريع الزراعية بما يكفل تحسين تقديم خدمات التنمية الزراعية.

وأوضح أن العطاءات التي تقدم لها 24 مؤسسة وجهت للمنافسة على عطاءات أربعة مشاريع في المجالات الزراعية موزعة على عدد من المديريات.

وتشمل المشاريع تنفيذ "تأهيل مشروع صيانة وتأهيل وتأثيث مباني مكتب الزراعة شراء كمبيوترات مكاتب" وصيانة وتأهيل مباني مكتب الزراعة وكذا تأهيل ورشة الصيانة الميكانيكية الخاصة بمكتب الزراعة بالأمانة.

كما شملت المشاريع دعم أنشطة القطاع النباتي والحيواني في المعهد البيطري الزراعي وأعمال صيانة وتشغيل معدات المستشفى البيطري التعليمي الحديث.

◄ العبدلي: العدوان تسبب في الإضرار بـ 20 ألف هكتاراً من الأراضي الزراعية ونزوح 120 ألف نسمة

◄ الشرعبي: الآثار السلبية للنزوح تبدأ بالفرد مروراً بالمجتمع وصولاً إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني

عودة ما يقارب ثلاثة آلاف أسرة إلى مزارعهم وأراضيهم في حرض

أسرف العدوان الأمريكي السعودي في استهداف المدنيين خلال سنوات الحرب ما ضاعف من أعداد النازحين قسراً في اليمن.
في أكبر تجمع نازحين أقيم في العراء على مستوى الشرق الأوسط، يحتضن مخيم النازحين في مديرية عبس بمحافظة حجة عشرات الآلاف من الأسر، التي أصبحت تحت خط الفقر، وتعيش تلك الأسر بعد قطع المنظمات الدولية امداداتها أوضاعاً مأساوية بعد سعيها إلى فرض واقع اتكالي، وإنساني تأويه طرابيل النزوح يتسول على أبوابها.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

ومن منطلق حقيقة أن الإنسان اليمني الذي قارع تحالف العدوان وانتصر يأبى إلا العيش بعزة وكرامة، لما عرف عنه من تاريخ حضاري يرتبط بقيم العمل وصناعة الوجود وعشق الأرض، بات واجباً إعادة توطين النازحين ضمن أولويات حكومة تصريف الأعمال والحكومة التالية في قراهم ومديرياتهم والعودة لزراعة أراضيهم خصوصاً في ظل الموقف اليمني المقارع لأمريكا والأخذ بكل الاحتمالات في خلال هذه المعركة.

وبادرت السلطة المحلية في محافظة حجة عملية التواصل والتنسيق مع الجانب العسكري الذي بدوره هيأ الظروف لعودة النازحين بالتعاون مع السلطة المحلية في مديرية عبس وحرض.

ويقول عضو مجلس النواب عن مديرية حرض علي العبدلي إن أهمية الأرض والزراعة وضرورة عودة النازحين إلى منازلهم والاعتماد على أنفسهم دفعنا إلى استصلاح الأراضي الزراعية في المديرية وفي بعض عزل مديرية حرض المجاورة، فعاد الأهالي إلى بيوتهم ومزارعهم بما يقارب 7 آلاف نسمة بعد أن كانوا قد نزحوا منها بسبب قصف الطيران السعودي والتصعيد الذي كانت تشهده تلك المناطق من قبل العدوان".

ويؤكد العبدلي أن العدوان تسبب في الإضرار بـ20 ألف هكتاراً من الأراضي الزراعية ونزوح 120 ألف نسمة، مشدداً على ضرورة اهتمام المزارعين بأراضيهم، "فالأرض عز والتخلي عنها مهانة" يستطرد في إشارة لأهمية الأرض والزراعة.

ويواصل العبدلي: "أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض التي يجب أن ينتسب لها المزارعون العائدون والانخراط في الزراعة والمساهمة في الجمعيات لتتمكن من قيادة العمل التنموي في المديرية"، مشيراً إلى أهمية التوعوية والاحتياجات التدريبية المناسبة لتمكين بقية النازحين والمهاجرين للعودة، وتجتمع أدوار الجهات المختصة وذات العلاقة والسلطات المحلية لوضع خطط مناسبة مع شركاء العمل في ضوء أهداف وسياقات موحدة.

شتات وعطاء منقطع

أبو منصور (55 عاماً) هو رب أسرة نزح من عزلة من الفج بمديرية حرض، بدوره يحدثنا عن حياته قبل النزوح ويقول :"كنت مثل أي إنسان يعيش في الريف؛ أحرث أرضي وأزرعها ثم أسقيها ولا يأتي غبش الصباح منذ عرفت نفسي إلا وأنا في مزرعتي، كما أهتم بأولادي، وظللت مصدر رزقنا الأول والأخير حتى جاء العدوان وتسبب في نزوحنا عن مسقط الرأس، موضحاً- بألم وحزن- كيف أصبحت أسرته مشردة في أكثر من منطقة "تشردت أسرتي في شفر والخميس وفي مديريات بعيدة لم نعد نلتقي وكل واحد فينا يبحث عما يسد رمق جوعه، بعد أن كان يجمعنا العمل في مزارعنا وبيوتنا في قرانا".

وأضاف: "أذاقتنا حياة المخيمات سواد البعد عن قرانا، وعشنا الفراغ والاتكال على الغير.. لم يناسبنا ذلك الواقع المأساوي، عدنا لمزارعنا وعادت أرواحنا للحياة واليوم بدأنا باستصلاح أراضينا الزراعية وحراثتها.

أما العائد هجيني الحداد فيسرد قصة التشرد التي عاشها بالقول: "كنا نعيش في أحسن حال ولدينا الأغنام والماعز وفي مزارعنا نأكل وننتج ونبيع، وبعد نزوحنا بسبب العدوان من بين أراضينا ومزارعنا رأينا الشؤم وعايشنا الضنك، كان المخيم الذي يؤويني وأسرتي ما يلبث سوى شهرين ثلاثة بالكثير حتى تظهر عليه الثقوب ويبدأ في الاهتراء بسبب حرارة الشمس"، واصفاً النزوح بـ "حياة البؤس الذي لمدخراته وأدواته التي تعب لأعوام في جمعها، ناهيك على إنهاء خططه الحياتية التي كان حرص على وضعها لتنظيم شؤون حياته وعمله واستقراره الحالي والمستقبلي.

علي العبدلي

نبيل الشرعبي

لا ينقطع".

ويستطرد قائلاً: "للذين لم يعودوا حتى الآن لمزارعهم وقراهم: انتظاركم لقوت المنظمات زائل وأرضكم ومزارعكم باقية منذ الآباء وحتى الأبناء والأحفاد.

ويقول النازح عبدالله عبده جنيد إن الأيادي العاملة التي تعطلت بسبب العدوان والنزوح وكانت رافداً للاقتصاد الوطني، عادت في الأشهر الأخيرة للعمل والإنتاج، وأن المزارع الذي ترك دياره بسبب النزوح، عاد يزرع الحبوب والبقوليات بمختلف أنواعها، ويدعو الذين تسمروا في المخيمات العودة قبل فوات الفرصة إلى أراضيهم وزراعتها قبل أصابتها بالتصحر.

وأوضح "بدأت المنظمات تمنح النازحين من سلة غذائية إلى اثنتين، ثم فجأة توقفت عن منحتها، هذه الأسباب وغيرها جعلتنا ندرك أهمية مزارعنا وقرانا، وقررنا أن الموت بين مزارعنا وتحت سقوف بيوتنا أشرف وأعز لنا من حياة الاتكالية والعيش على اغاثات المنظمات".

وللنزوح أضرار

ويعتبر الخبير الاقتصادي نبيل الشرعبي النزوح واحداً من العوامل التي تؤثر سلباً، وبشكل كبير على واقع الفرد والمجتمع والبلد بنظامه الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، فعلى مستوى الفرد يتسبب النزوح في فقدانه ناهيك على إنهاء خططه الحياتية التي كان حرص على وضعها لتنظيم شؤون حياته وعمله واستقراره الحالي والمستقبلي.

ويضيف الشرعبي: أن الكثير من النازحين يفقدون وظائفهم جراء النزوح القسري وتتحول حياتهم إلى كارثة، ما يخص الفئة العمرية ما بين 6 إلى 18 عاماً، حيث يتسبب النزوح لهم بفقدان فرص التعليم والحياة الآمنة ويعرضهم للخطر، وينعكس ذلك على مستقبلهم سلبا".

ويواصل الشرعبي "يمتد الأثر السلبي من الفرد إلى الأسرة التي تتحول من حياة الاستقرار إلى حياة الشتات، يقابلها فاقة ومعاناة وفقدان ممتلكاتها و... إلخ، وهو ما يسبب تفكك الأسرة ويؤثر على أفرادها نفسياً، وهذا يضاعف من معاناة الأسر والتي تقف عاجزة عن دفع هذا الضرر الذي داهمها جراء النزوح".

ويصل الأثر السلبي للنزوح، بحسب الخبير الاقتصادي، من الأسرة إلى المجتمع النازح، الذي من المحتمل أن يواجه حياة بائسة وضياع حاضر ومستقبل أجياله، مما ينجم عنه تبعات اقتصادية كارثية تتعمق أكثر فأكثر كلما طالت فترة النزوح، فمن فقدان الممتلكات إلى خراب الأراضي الزراعية إلى فقدان فرص العمل والمشروعات الاقتصادية الخاصة وتعطل طاقة الإنتاج جراء نزوح الأيادي العاملة والخبرات وارتفاع نسب البطالة، ويقابل ذلك ارتفاع للأسعار في مناطق المجتمعات المستضيفة للنازحين، والاضطرار إلى البناء العشوائي وطمر الأراضي الزراعية وارتفاع عمليات حفر آبار المياه العشوائية وغير ذلك، ما يقود إلى انهيار منظومة اقتصاد الفرد واقتصاد الأسرة واقتصاد المجتمع، ويصبح الجميع مستهلكاً، ويمتد تأثير ذلك إلى اقتصاد البلد ككل، حيث تتآكل قاعدة الإنتاج والزراعة والتنمية

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 51 | السبت 29 رجب 1445هـ | 10 فبراير 2024م

متوسط سعر سلة الطماطم في مجمع باجل عبوة 20 كجم 800 إلى 1000ريال

محصول الطماط في محافظة الحديدة

تكدس كبير وتدني في الأسعار

تشهد محافظة الحديدة تحديات جمة في قطاع الزراعة، وتحديداً فيما يتعلق بمحصول الطماطم الذي يعتبر مصدراً مهماً للدخل للعديد من المزارعين في المحافظة، إلا أنهم يواجهون تحديات كبيرة تتمثل في كساد المحصول، وتدني أسعاره في الأسواق المحلية، حيث تم تسجيل انخفاض حاد في سعر السلة عبوة عشرين كيلوغرامًا من الطماطم، ووصل سعرها إلى ألف ريال، وهو ما يكبد المزارعين خسائر باهظة.

اليمن الزراعية - أيوب أحمد هادي

السواري: مجمع باجل يستقبل قرابة 5000 طن يومياً من الطماطم من المزارعين

المزجاجي: عقد مؤتمر عام يدعى اليه أهل الرأي والخبرة والاختصاص لطرح حلول للتسويق تعمل على جذب الاستثمارات في مجالي التسويق الزراعي

عمران: يجب أن تلعب الحكومة دوراً فعالاً في تنظيم عملية الإنتاج والتسويق للحد من الكساد

ويقول المزارع بشير الجعيدي أحد مزارعي الطماطم في مديرية باجل إن تدني أسعار محصول الطماطم مشكلة قائمة، ولا بد من تدخل الجهات المعنية، وأن تعمل على إيجاد حلول لهذه المشكلة المتكررة في كل عام.

ويشير الجعيدي إلى أن المزارعين يتكبدون خسائر كبيرة عند الزراعة منها تكاليف المدخلات من بذور وسموم، ومبيدات ثم تكاليف العمالة، وصولاً إلى تكاليف النقل.

ويضيف: وأمام هذه الأموال الطائلة التي يدفعها المزارع، عندما نأتي إلى السوق نتفاجأ بالأسعار المحبطة، فسعر السلة 28 كيلو بألف ريال، أي أن الكيلو يساوي 30 ريالاً وهذا ما نعتبره نحن تدميراً كلياً للمزارع التهامي.

ارتفاع التكاليف وتدني الأسعار

من جانبه يقول المزارع عبدالله يحيى أحد مزارعي الطماطم في مديرية الزيدية إن المزارعين يعانون من نقص الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤثر سلباً على جودة المحصول وكميته، ويشتكي أيضاً من تدني أسعار الطماطم في الأسواق المحلية، مما يجعل من الصعب على المزارعين تحقيق أرباح ملموسة لتحسين معيشتهم وتعويض خسائرهم.

ويشير المزارع عبدالله إلى أن المزارعين يحرصون على اختيار أجود أصناف الطماطم، كالموزة والزهراء إلا أن تكدس المحصول أفقدها قيمتها وجودتها.

بدوره يقول رئيس جمعية الجراحي الأستاذ محمد المزجاجي: "نحن في تهامة دائماً ما نواجه كساد محصول الطماطم في كل موسم زراعي من كل عام وتدني أسعاره، مشيراً إلى أن العديد من المناطق تشهد تكدس كميات كبيرة من الطماطم، مما يؤدي إلى تدهور جودتها وفقدان قيمتها التجارية.

ويبين أن الجمعية لديها خطط تهدف إلى توفير التدريب والتوجيه المهني للمزارعين، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتنظيم الورش والمدارس الحقلية لتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وتنظيم عملية الانتاج لمواجه كساد المحاصيل، مطالباً الجهات الرسمية بتقديم المساندة للجمعية حتى تتمكن من تنفيذ تلك الخطط.

ويواصل: «الآن الطماطم وغداً المانجو وكساد الانتاج المتكرر في كل موسم يدمر المزارع التهامي، ويهدد اقتصادنا الوطني، ويضعف مقاومته وصموده في وجه التكالب العالمي عليه والمؤامرات المستمرة التي يجب أن تستنفر كل الجهود لنهضة زراعية تنموية شاملة".

ويشير المزجاجي إلى أن مديرية الجراحي من أهم مديريات السهل التهامي في انتاج الخضروات ومنها الطماطم بكمية انتاج تتراوح بين 3000 - 4000 طن تقريباً، منوهاً إلى أنه تم التواصل مع فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بالحديدة، ومع المؤسسة العامة للخدمات الزراعية واللجنة الزراعية والسمكية العليا، ومصنع باجل لإنتاج الصلصة، وحتى هيئة تطوير تهامة، وللأسف لا توجد حلول تناسب المزارع، ولا توجد حلول جذرية لمشكلة متكررة كل موسم.

ويقول المزجاجي: "رغم تدخل مصنع باجل، ولكن بأثر سلبي للأسف حيث يستقبل كميات الانتاج بأسعار لا تغطي حتى تكاليف النقل والتحميل بالنسبة لمزارعي المديرية، حيث يستقبل السلة بأسعار 1000 ريال للدرجة الممتازة في الجودة، و800 للدرجة متوسطة الجودة، و600 للدرجة الأقل جودة، مع تحمل المزارع تكاليف النقل والتحميل والتنزيل أيضاً وهو ما يفوق 700 ريال للسلة الواحدة أياً كانت جودتها.

ويضيف: "كنا وما زلنا نطالب بإيجاد مركز استقبال انتاج للمصنع عن طريق الجمعية داخل المديرية نفسها، بحيث يتم الشراء مباشرة من المزرعة، أو حتى مركز استقبال في المربع الجنوبي للمحافظة يتوسط عدداً من المديريات، وللأسف لم يتحقق هذا حتى الآن.

أما عن التحديات، فيشير المزجاجي إلى أن هناك مجموعة من التحديات تواجه عمل الجمعية للحد من تكدس المحصول منها:

1- عدم توفر مراكز استقبال المنتج بمناطق قريبة من موقع الانتاج.

2- غياب التخطيط للإنتاج وغياب التخطيط للتسويق أيضاً.

3- عدم توفر وسائل نقل للجمعيات الزراعية لتسويق المنتجات أياً كان نوعها.

4-عشوائية المزارع وتكرار الأخطاء الانتاجية في كل موسم.

5- غياب كوادر الارشاد الزراعي المؤهلين لمساندة الجمعية في بناء وعي زراعي انتاجي وتسويقي.

6- استخدام المبيدات بشكل عشوائي، وهو ما يترك أثراً للمبيد ربما يمنع تسويقه خارجياً في حال وجود مثل هذه الفرص.

7-غياب معاملات التسويق المميزة من حيث التعبئة والتغليف والفرز حسب الجودة والالتزام بوزن محدد للسلة وغيرها.

8-عدم توفر ثلاجات مركزية لتخزين الانتاج وتنظيم العرض والطلب في السوق.

ويضيف أنه من خلال زياراتنا المستمرة للميدان الزراعي، العمل المباشر مع المزارعين نستطيع القول إننا يمكن لنا تلخيص مناشدات المزارعين للدولة والجهات المختصة في النقاط التالية:

- التدخل كجهة رسمية لتنظيم العرض والطلب في السوق بأدوات الدولة وامكانياتها، وهناك مقترحات يمكن طرحها في حينه لدعم المنتج الزراعي بدون تكاليف أو أعباء مالية جديدة على الدولة.
- فتح أسواق جديدة داخلياً وخارجياً والعمل المكثف لإنتاج حلول وبدائل ومقترحات تسويقية خارج الوطن.
- انشاء شركات تصدير للمنتجات الزراعية تستخدم آلات حفظ وتخزين وتعليب حديثة.
- توفير مراكز استقبال المنتجات الزراعية في المديريات عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية بالتنسيق مع الاتحاد الزراعي، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- توفير المدخلات الزراعية بداية من البذور وحتى اكتمال عمليات الانتاج والتسويق بطرق ميسرة وبأقل تكلفة وبجودة وفعالية وبقروض حسنة لمدة زمنية مناسبة للمزارع.
- تشجيع انشاء معامل التعليب والصناعات الغذائية واستيراد الآلات والمعدات في هذا

الشأن واعفائها من الجمارك بحيث تصل لمن يرغب في الاستثمار بأقل تكلفة ممكنة.

■ عقد مؤتمر عام يدعى اليه أهل الرأي والخبرة والاختصاص لطرح حلول للتسويق تعمل على جذب الاستثمارات في مجالي التسويق الزراعي والحيواني والخروج برؤية شاملة استراتيجية لعشر سنوات على الأقل يتم فيها وضع خطط طموحة وقابلة للتنفيذ والبدء في التنفيذ فور انتهاء المؤتمر.

■ التعاقد مع شركات داخلية أو خارجية (عربية أو اسلامية) بضمانات وشروط وقواعد عمل تتناسب مع رؤيتنا ومسيرتنا الزراعية والانتاجية ونوفر لمثل هذه الشركات عوامل الجذب لتبدع في العمل وترتقي بأساليب التسويق والتصدير ونحقق من خلالها حل لإشكالاتنا المزمنة ونكسب دخل اضافي مميز وعملة أجنبية تبني اقتصادنا المقاوم وتعزز صموده.

للتعرف على دور إدارة التسويق الزراعي بالهيئة العامة لتطوير تهامة في الحد من تكدس محصول الطماطم فقد حاولنا التواصل بمدير الادارة ولأكثر من مرة ولكنه لم يتواجب معنا على الرغم من أننا أرسلنا له عدة رسائل نصية.

غياب آلية التوزيع

بدوره مسؤول السوق المركزي بمدينة القطيع عبدالملك عمران يشير إلى أن سوق القطيع يستقبل محاصيل زراعية من مختلف المناطق في تهامة.

ويقول عمران: "بالنسبة لمحصول الطماطم فإن العديد من المناطق الزراعية في تهامة تعاني من تكدس المحصول، حيث يتراكم الإنتاج الزراعي الزائد دون وجود آليات فعالة للتسويق والتوزيع.

ويذكر أسباب تكدس الطماطم ومنها: زيادة الإنتاج الزراعي، ونقص التخزين الملائم، وضعف البنية التحتية للتوزيع، وتغيرات في الطلب السوقي.

ويشير إلى أن تكدس محصول الطماطم يؤدي إلى تدهور جودتها وفقدان قيمتها التجارية، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للمزارعين وتجار الجملة، بالإضافة إلى ذلك، ينتج عن التكدس هدر كبير للموارد الزراعية المهمة مثل المياه والأسمدة والعمالة الزراعية، وفي بعض الحالات، يتم التخلص من هذه الثمار الطازجة بالكامل، مما يؤثر على البيئة ويزيد من التلوث.

حلول ومقترحات

ويستعرض عمران الحلول التي يمكن اتخاذها لحل مشكلة تكدس محصول الطماطم ومنها:

1. تنظيم الإنتاج والتسويق، حيث ينبغي أن تلعب الحكومة دوراً فعالاً في تنظيم عملية الإنتاج والتسويق للحد من التكدس، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تحديد كميات الإنتاج الملائمة وتوجيه المزارعين إلى زراعة محاصيل أخرى في حالة اكتمال سوق الطماطم.

2. الاستثمار في التصنيع والتصدير: يجب تشجيع الاستثمار في صناعة المنتجات المشتقة من الطماطم، مثل صلصة الطماطم، وعصير الطماطم، وتشجيع التصدير، هذا سيساعد في تحويل المحاصيل الزائدة إلى منتجات ذات قيمة مضافة وتوسيع فرص التصدير.

3. التوعية والتثقيف: يجب توجيه جهود التوعية والتثقيف للمزارعين والتجار والمستهلكين حول أهمية التخطيط الجيد للإنتاج والتسويق وضرورة تقليل التكدس، ويمكن توفير مشورة فنية وتدريب للمزارعين لزيادة فهمهم لعمليات الإنتاج والتسويق.

4. التعاون الرسمي والشعبي: يجب تعزيز التعاون الرسمي والشعبي لتبادل المعرفة والخبرات في مجال إدارة المخزون الزراعي والتسويق، ويمكن تطوير برامج ومشاريع مشتركة بين الدولة والجمعيات الزراعية للتعاون في الحد من تكدس محصول الطماطم.

وفي سياق متصل يقول مدير مجمع باجل للصناعات الغذائية الأستاذ إبراهيم السواري إن المجمع عمل على توفير مجال مفتوح لكافة المزارعين والجمعيات الزراعية لتوريد الكميات الفائضة من محصول الطماطم.

ويؤكد أن المجمع يقوم بدور كبير في شراء واستيعاب كميات كبيرة من الطماطم وذلك للعمل قدر الإمكان على مواجهة تكدس المحصول في تهامة وانقاذ المزارعين من تلف المحصول، مبينا أن المصنع يعمل منذ أكثر من عشرة أيام على مدار الساعة لاستقبال كميات الطماطم من المزارعين.

ويشير السواري إلى أن الآلية التي يتم من خلالها شراء المحصول هي أولاً توقيع العقود مع المزارعين مباشرة، أو مع الجمعيات الزراعية، ثم يتم توريد كميات الطماطم للمصنع وتقييمها حسب الجودة المناسبة لعملية التصنيع ويتم موافاتهم بسند استلام رسمي ليتم على ضوئه دفع القيمة لهم.

ويبين السواري أن المجمع يستقبل في اليوم قرابة خمسة آلاف طن من الطماطم، بمتوسط سعر من 800 إلى 1000 ريال للسلة الواحدة عبوة 20 كجم، مؤكداً أن المجمع يسعى إلى تطوير عمليات التصنيع والتعبئة والتغليف لمحصول الطماطم عبر صناعة معجون الطماطم "الصلصة" من أجل زيادة القيمة المضافة للمحصول وتوسيع الفرص التجارية للمزارعين.

رؤية اقتصادية

نظرة جديدة لاقتصاديات المشروعات الصغيرة والتمكين

(الجزء الثالث) والأخيرة

تكلمنا في أعداد سابقة من صحيفة "اليمن الزراعية" في الجزء الأول والثاني من هذه الدراسة الاقتصادية عن تعريف المشروعات الصغيرة والآلية أو المبدأ الاقتصادي الذي تعتمده في تمويل تلك المشروعات، وهو الاقتراض والمصدر الرئيس للاقتراض هي مؤسسات التمويل بمختلف توجهاتها الربوية، أو غير الربوية بحسب مفهوم تلك المؤسسات، ومع اختلاف شكل التمويل إلا أن تلك المؤسسات تتفق أغلبها في ارتفاع نسبة الأرباح وعوائد القروض المستحقة على العميل، ولذلك تعتبر من بين أعلى نسب الاسترداد في العالم مع نسب نجاح وانجاز منخفضة لتلك المشاريع، ثم تكلمنا عن نظرتنا الجديدة للمشروعات الصغيرة بعنوانها "الكل يكسب" ومبدأها "الكل يساهم"، تحترم قيمنا المجتمعية، وتتصبغ بهويتنا الايمانية، بحيث ينطلق بنا مبدأ العطاء المشترك للوصول إلى الفائدة المشتركة المبنية على المفهوم القرآني:[وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان].

اليمن الزراعية - محمد عبد القادر

وأوردنا بشيء من التفصيل مثالاً حيوياً من واقع حياتنا الريفية وهو مشروع ضمن أنشطة الثروة الحيوانية، شرحنا تفاصيل أنشطته والفاعلين من داعمين وميسرين.

ويمكن الرجوع إلى التفاصيل في الجزء الأول والثاني من هذه الدراسة، واستكمالاً للجزأين السابقين، سنوضح هنا مجالات تطبيقيّة أخرى والمجال واسع ومتنوع، بتنوع الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية وغيرها، لكن أيضاً يمكن ترك الخيار بهذا الخصوص للطرف الداعم مادياً بما يناسب توجهه واحتياجه، وأنشطة الجهة نفسها، أو ما يلبي حاجة أفرادها الاستهلاكية والخدمية وغيرها مثل الزراعة التعاقدية لبعض المحاصيل، أو إنشاء معامل للصناعات الغذائية التحويلية، أو الاستخلاص أو الحفظ والتغليف أو التسويق، أو صناعة وتوفير المستلزمات والمدخلات الزراعية، أو مجال الميكنة الزراعية وهكذا، كما يمكن للجهات المعنية بالتنمية وتوجيه التنمية كوزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من الجهات يمكن لها عمل دليل بمجموعة متنوعة من المشاريع القائمة على مبدأ (الكل يساهم.. والكل يكسب) وتشجع الجهات المعنية بالتمويل على الاندفاع نحو تبني الشراكة مع الأسر الريفية بالجوانب التي تدعم التنمية الحقيقية، وتحسن الجانب الاقتصادي والمعيشي لسكان الأرياف وتدعم توجهات التنمية الحقيقية والفاعلة للدولة في جانب القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به؛ لكن هناك سؤال مهم وهو كيف للدولة أن تدفع بالجهات المختلفة من هيئات ومؤسسات وشركات حكومية وخاصة للتوجه الطوعي بدافعية عالية نحو إقامة علاقة اقتصادية مع المجتمع الريفي؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نضع أنفسنا مكان تلك الجهات، ونقول: نعم هناك بوادر مشجعة، ومخرجات محفزة لتلك المشاريع لكن هذا لا يكفي بشكل كبير، فالقطاع الخاص على وجه التحديد يهتم بالحوافز المشجعة التي تضمن له هامش ربحي مناسب، أو على الأقل يكون بعيداً عن الخسارة، طبعاً مع اعتبارات لخصوصية المجتمع اليمني المعروف بالتآلف والتراحم ولا يخرج عن ذلك الكيانات المالية والاقتصادية من شركات، ومؤسسات وغيرها، لكن ذلك لا يمنع أن يكون هنالك دافع تحفيزي ديناميكي يجعل تلك الجهات هي التي تدفع نحو التوجه إلى الاستثمار الريفي تحت مبدأ، «الكل يكسب.. الكل يساهم»، وهذا بحد ذاته هدف مهم تسعى إليه الدول في إطار توجهاتها التنموية.

وبالعودة إلى السؤال السابق، ومحاولة الإجابة عليه نجد أن الدولة في إطارها القانوني والتشريعي تمتلك أوراقاً مهمة جداً منها قطاعي الضرائب والجمارك، ولنبدأ بقطاع الضرائب، إلى جانب أن الضرائب مصدر للإيرادات فهي أيضاً لها القدرة على أن تكون أداة فعالة لتحفيز التنمية في البلد، حيث يعتبر مفهوم الضرائب مهماً للشركات والمؤسسات المنتجة، فالدولة يمكن أن تمنح جزءاً من الأموال المستحقة على تلك الجهات مرة أخرى في التنمية الاقتصادية بصورة إعفاءات جزئية بمقابل تمويل مشاريع الشراكة مع المجتمعات، والأسر الريفية، وهكذا تكون الجهات الشريكة في المشاريع قد استفادت مرتين، الأولى بضمان استرجاع أموال التمويل بشكل اعفاءات ضريبية جزئية أو كلية، والثانية في الاستفادة من عائدات المشروع القائم دون الحاجة إلى المتابعة الدقيق، أو التدريب والتأهيل كون هذه الأعمال ستختص بها جهات حكومية، أو مجتمعية مساندة لها، فالتنمية الاقتصادية هي نشاط مستمر وتفاعلي لا ينحصر على جهات معينة؛ بل هي حصيلة معادلة تربط كل طاقات المجتمع حكومية وخاصة وأفراد ومؤسسات والامتداد الايجابي لتلك العلاقات داخلياً وخارجياً في اطار المجتمع الدولي.

أما في قطاع الجمارك، فالأمر أبسط من ذلك، ويتمثل في التسهيلات والإعفاءات الجمركية المدروسة لكل المتطلبات والمستلزمات الموجهة نحو النهوض بتلك المشاريع وبما يساهم ويضمن أكبر قدر من نجاحها واستمراريتها وتوسعها.

نتمنى أن نكون قد وفقنا في وضع الدراسة الاقتصادية، وأن نراها على أرض الواقع.

وشكراً.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
العدد 51 | السبت 29 رجب 1445هـ | 10 فبراير 2024م
www.agri-yemen.net

متطلبات الزراعة المستدامة في اليمن

وفقاً لتوصيات مؤتمرCOP 28 الدولي الحكومي

الدكتور/ يوسف المخرفي *

تعرف الزراعة المستدامة بأنها ممارسة الزراعة باستخدام مبادئ علم البيئة من خلال دراسة العلاقات بين الكائنات الحية وبيئاتها. كما تعرف بأنها نظام متكامل من الممارسات الإنتاجية النباتية والحيوانية التي تتم من خلال تطبيقات ميدانية خاصة تستمر على مدار فترة طويلة.

وتعد الزراعة المستدامة إحدى التطبيقات العصرية للتنمية المستدامة التي تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار باحتياجات عند الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية ومنها الزراعية، وهي تنمية معنية بتخفيف حدة التلوث البيئي، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، من خلال مراعاة أبعاد ثلاثة: (البيئية- الاجتماعية- الاقتصادية).

وتعد التنمية المستدامة نهجاً وفكراً إنسانياً خلاقاً يدعم ويمتثل لما نادى به الدين الإسلامي والشرائع السماوية الأخرى؛ لدرء الفساد عن الأرض بفعل التلوث البيئي بأشكاله وأنواعه المختلفة، وعدم الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية على مختلف المستويات الفردية والمنزلية، والمؤسسية والوطنية، والإقليمية والعالمية تحت شعار (اعمل محلياً وفكر عالمياً) لكون عاملي التلوث البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، يهددان الحياة كل الحياة والوجود بها والأرض كل الأرض والبقاء عليها.

وقد خصص المؤتمر الدولي الحكومي السنوي المعني بالبيئة المنعقد خلال الفترة 26 أبريل - 5 مايو عام 1994م في جزيرتي بريدجتاون وبربادوس (جزر الهند الغربية بين الأميركتين الشمالية والجنوبية) للتنمية المستدامة والتأصيل النظري والتطبيقات العملية لها ودعوة أفراد وحكومات ودول شعوب العالم إليها كفكر ونهج عالميين ضمن أجندة القرن 21 لتحل محل التنمية الاقتصادية التي اتجه العالم نحوها منذ عام 1948م في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

كما أن الزراعة المستدامة كأحد تطبيقات التنمية المستدامة تراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً، حيث ترى أن للنبات الزراعي مواطن أصلية وأخرى تكييفية عندما يكون في غير مواطنه، أو عندما تنعكس آثار الثورات السكانية والعمرانية والصناعية وآثار تغير المناخ عليه.

كما ترى اقتصادياً بأنه لا مانع من تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة في حدود الحاجة لا الإسراف في الاستهلاك والتبذير فيه، أو التعدي على الأراضي الزراعية من خلال الاحتلال العمراني السكني، أو الصناعي، أو خلافهما.

أما من الناحية الاجتماعية، فترى أن من حق الجيل الحاضر أن يلبي متطلباته، ولكن ضمن حدود العدالة والمسؤولية الاجتماعية بحيث لا يضر بحق الأجيال القادمة منها.

بالتالي، فإن استدامة الزراعة يعني استمرار نشاطها حتى قيام الساعة، وليس لعقد أو جيل أو قرن من الزمن؛ لكونها النشاط البشري الأول والحتمي والأبدي كمصدر للغذاء وقاعدة أساسية للأنشطة الاقتصادية الأخرى من تجارة وصناعة ونقل وغيرها.

إن قضية استدامة الزراعة في اليمن تتعرض لمخاطر ومهددات قائمة ومحتملة، فالمهددات القائمة الخطيرة تتمثل في الاحتلال العمراني للأراضي الزراعية التي تشكل ١٥% فقط من مساحة اليمن، وكذا الإفراط في استعمال السموم والمبيدات الحشرية التي تتسبب في تدهور التربة من خلال قتل الكائنات الدقيقة التي تتغذى عليها من ديدان واسطوانيات ولا فقاريات وغيرها، كما تسبب في التلوث الكيميائي للهواء والتربة أيضاً، ومن ضمن المهددات القائمة ترك الأراضي الزراعية بورا بدون زراعة نتيجة الهجرة من الأرياف إلى المدن.

أما التهديدات المحتملة، فتتمثل في نضوب المياه الجوفية من الأحواض المائية نتيجة الري الجائر(الري بالغمر) وعدم اتباع أساليب الري المحوري الحديثة، والرش والتنقيط، كما أن استمرار شهية الاستيراد والرفع بمقترحات هوجاء من مثل اقتراح إعادة فتح باب اليمن للبن البرازيلي لمكافحة عمليات تهريبه وغيرها من المقترحات، التي لا تساعد على دعم قدرة المنتج المحلي أمام المنتجات العالمية تشكل تهديداً محتملاً، وواقعاً لا محالة.

كما أن استدامة الزراعة تتطلب تدخلات تكيفية مع ظروف تغير المناخ من خلال تزويد المزارعين بالبيوت المحمية لحماية زراعاتهم من أضرار الغازات والآفات والأمراض الزراعية.

ومن أجل استدامة الزراعة تحت مجمل الظروف السياسية والاقتصادية ونتاجها من عدوان وحصار سعودي ثم أمريكي وبريطاني غاشمين، فإنه سيادياً ومناخياً واقتصادياً يتعين التحول نحو ضخ المياه بالطاقة الشمسية بدلاً عن الوقود الأحفوري الذي يلزم استيراده بصعوبة بالغة في ظروف الحصار، وما ينتج عنه من ارتفاع سقف فاتورة الاستيراد وانعكاس ذلك على المزارع والإنتاج الزراعي والاقتصاد الوطني.

كما تقتضي معطيات التنمية المستدامة تفعيل مراكز البحوث الزراعية لإعداد دراسات ومقترحات تكيفية مع تغير المناخ ومسايرة ومتابعة المستجدات الحديثة على صعيد التقنيات والآلات الزراعية.

يشار إلى أن جملة التوصيات الواردة بالمقال، إنما تعد بمثابة الوفاء بمتطلبات المؤتمر الدولي الحكومي للبيئة الذي انعقد أواخر العام 2023 بدبي، والذي ركز ضمن مخرجاته وتوصياته على اتباع سبل الزراعة المستدامة كي لا نتأخر عن ركب التقدم العالمي.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

الاحتطاب الجائر ومخاطره على البيئة والاقتصاد الوطني

فضل فارس

ما يتعلق بالاحتطاب الجائر للأشجار، فهو بحد ذاته معضلة سلبية تؤدي بالبيئة الشجرية المثمرة والطبيعية إلى الهلاك والانعدام الكلي أو الجزئي، وبالتالي كل ذلك يؤثر سلباً على الحياة البيئية.

فالاحتطاب الجائر له أثر كبيرة على البيئة، حيث يتسبب في زيادة التصحر، وتقليص الغطاء النباتي، والقضاء على الكثير من الكائنات الحية التي تسكن وتهاجر متنقلة من مكان إلى آخر بحثاً عن الأشجار.

أضف إلى ذلك ما يسببه من نقص للأكسجين العامل الرئيسي للحياة على هذه الدنيا، وما يترتب عليه أيضاً في هذا الجانب من تبعات وبائية ومسببات للأمراض الفيروسية وغيرها.

على هذا المنوال أيضاً كم هي جذور الاحتطاب الجائر السلبية التي تمتد والكثير غافل عنها ولا يدركها إلى كثير من المجالات المرتبطة بحياة الناس والتي تصل أيضاً إلى الأثر المرهق للاقتصاد الوطني في الدولة.

الاحتطاب الجائر للأشجار البيئية يمثل عاملاً من عوامل انعدام أو تقليص فاعلية البيئة الحية المساعدة على وفرة الحيوية النشطة للمجال الحيواني والزراعي عمودا الاقتصاد الوطني.

فعندما يتم الاستهداف الجائر بالاحتطاب المباشر لهذا المجال الحيوي، فبالتأكيد أن ذلك سوف يؤثر سلباً على الحياة البيئية للحيوانات بشتى أصنافها، وبالتالي يتقلص منتوجها ويتضاءل حتى يصبح بمحدودية قليلة جداً.

وعندئذ يصل هذا الأثر على الجانب الاقتصادي لهذا البلد فيقل الاستثمار ويتضاءل التمويل الايرادي من هذا الجانب الحيوي الهام الذي يقتات منه أيضاً شريحة واسعة من أبناء هذا الشعب.

لذلك، إذا جئنا لنستقرئ الوضع ولنتحرى لنكون على إطلاع كامل بما يحدثه ذلك العامل الواحد فقط من ضرر في الاقتصاد المحلي وذلك لجانب واحد من هذه الجوانب الحيوية وهو ما يتعلق بتربية النحل وانتاج العسل لها على مرور العام، وكم هو الأثر البالغ الذي قد يلحقه هذا التصرف غير الرشيد من الاحتطاب أو القطع الجائر للأشجار بهذا الجانب الاستثماري، والرافد التنموي الكبير للاقتصاد، في هذا البلد، وهذا فقط لعامل أو جانب واحد دع عنك الجوانب الحيوية والاستثمارية الأخرى، في هذا الإطار تغذية ورعي وتسمين الأغنام والماعز والأبقار والإبل وغيرها من الحيوانات الأخرى.

وهذه الثروة الحيوانية والتي جميعها تقطن وتستفيد من البيئة الشجرية الخضراء، والغابية أليست جميعها من تتضرر ويقل إنتاجها ومنتوجها السنوي، و بالتالي "مع أيضاً التضرر الصحي والطبي المستفيد من تلك الطبيعية "الناتج المضر عن هذا العامل إلى أي هرم إداري في الدولة تصل تلك التضائلات الحيوية؟!

كل ذلك لو أننا أخذنا بخلاصة الاستقراء الشامل لهذا المجال لوجدنا وباخذ المعطيات البينة من كل ما قد ذكر

إننا حقيقة أمام معضلة كبيرة، تهدد البيئة الحيوية بشقيها الأساسية كذا تلحق الضرر البالغ بالاقتصاد الوطني مع ما تلحقه كذلك من أثر بقوت وأسباب الرزق لكثير من الناس.

وأمام هذه الكارثة يتوجب علينا التوعية بخطورة وأضرار الاحتطاب الجائر، والعمل على عمل مواثيق ومراقيم محلية بمنع الاحتطاب الجائر، والالتزام بمواعيد قطع الأشجار، كما كان يعمل الآباء والأجداد، وكذلك يتوجب على الدولة سن وتشريع القوانين التي تحافظ على البيئة وتحميها، وتمنع القطع المفرط للأشجار، نظراً لأضرارها سابقة الذكر، كما يتطلب كذلك التفاعل في غرس الأشجار والعناية بها، والحفاظ عليها، وأن تكون الشجرة عنواناً للحياة، والحفاظ عليها واجب وطني وديني.

أهمية أشجار المانجروف والتحديات التي تواجهها

تعتبر أشجار المانجروف من النباتات البحرية الحيوية، التي تلعب دوراً حيوياً في البيئة الساحلية في الجمهورية اليمنية، وتحظى هذه الأشجار بأهمية خاصة، حيث تسهم في الحفاظ على التوازن البيئي وتوفير العديد من الفوائد للمجتمع والبيئة.

تتواجد في اليمن بيئات ساحلية مناسبة لنمو أشجار المانجروف، خاصة في المناطق الساحلية مثل البحر الأحمر وخليج عدن، ويمكن استغلال هذه المناطق لتعزيز الحفاظ على أشجار المانجروف واستفادة المجتمعات المحلية من فوائدها.

م. عبد السلام يحيى

أهمية أشجار المانجروف:

- تحمي السواحل من التآكل وتأثيرات الأمواج والعواصف البحرية، حيث تعمل جذورها المعقدة على تماسك التربة وتقويتها، مما يقلل من فرص التصدع والانهيار الساحلي.
- تُعتبر أشجار المانجروف بيئة حيوية للعديد من الكائنات البحرية، حيث توفر هذه البيئة الطبيعية ملاذًا أمنًا ومواطن تكاثر للأسماك والطيور والكائنات البحرية الأخرى، مما يعزز التنوع البيولوجي.
-تسهم في تحسين جودة المياه، وحمايتها من التلوث، حيث تعمل أشجار المانجروف على امتصاص الملوثات والفحم العضوي من المياه.
- تستخدم في صناعة الأثاث والأخشاب، وفي بناء المنازل، وهي بذلك تعد مورداً اقتصادياً مهماً للمجتمعات المحلية.

التحديات والتهديدات:

وأمام أهميتها البيئية، والاقتصادية، إلا أن أشجار المانجروف للأسف تتعرض للعديد من المخاطر، والتحديات والتي تهددها بالاتقراض، ومن أهم التحديات التي تواجهها هي التغيرات المناخية، وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر، قد تتسبب هذه التغيرات في تغيرات في نمو وانتشار هذه الأشجار.

ومن التهديدات التي تواجه أشجار المانجروف، التحطيم غير المستدام لها من قِبل بعض الصناعات مثل استصلاح الملح وتجارة الأخشاب، وهو ما يؤدي إلى تقليل مساحات الغابات الساحلية، كما تعاني أشجار المانجروف من التلوث البيئي الناتج عن النفايات البلاستيكية والزيوت والملوثات الكيميائية، مما يؤثر سلباً على صحتها وعلى الحياة البحرية التي تعتمد عليها.

وأمام هذه التحديات والتهديدات التي تواجه أشجار المانجروف في اليمن، يتطلب الحفاظ عليها، ومنع احتطابها، وحماية بيئتها من الملوثات، بل والقيام بإعادة زراعتها في السواحل اليمنية، وإنشاء مشاتل زراعية لها، وتبني مبادرات مجتمعية لزراعة السواحل بأشجار المانجروف، وتفعيل الأعراف والمواثيق التي تمنع احتطاب ورعي أشجار المانجروف، أو تلويث بيئتها.

الأسماك إلى كل منزل.. هدف رئيسي للاستثمار السمكي

محمد السليماني

في ظل تحديات الأمن الغذائي والتبعية العالية عن الاستيراد، يأتي دور توزيع الأسماك إلى جميع المديريات في اليمن كحل مهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على واردات اللحوم والدواجن.

إن توزيع الأسماك إلى جميع المدن والمديريات في اليمن هو أحد الاهداف المهمة لقطاع الاستثمار السمكي، والذي يمكن لهذا الهدف أن يسهم في تلبية احتياجات الناس في جميع أنحاء اليمن كمصدر غذائي غني بالبروتين والعناصر الغذائية الأخرى.

كما أن إيصال الأسماك إلى أماكن بعيدة يسهم في تعزيز اقتصاديات المناطق النائية، وفي توفير فرص عمل للسكان المحليين، كما يمكن أن يساهم هذا الهدف في تعزيز توازن التجارة بين المدن المختلفة، وتحسين مستوى الحياة في اليمن عموماً.

لا شك أن الاستثمار في هذا القطاع يشكل فرصاً كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة حياة السكان، وسيخفف كذلك من الاعتماد على استيراد اللحوم والدواجن.

إن الاهتمام بتطوير الصيد البحري وتوزيع الأسماك محلياً يمكن أن يسهم في تقليل التبعية عن الاستيراد وتخفيض فاتورة الاستيراد للحوم والدواجن.

بالإضافة إلى كونها بديل غذائي صحي وغني بالبروتين، يمكن أن تلعب الأسماك دوراً مهماً في توفير سلع غذائية محلية الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجات البروتين للمجتمع المحلي.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثماراً كبيراً في تطوير وتحسين قطاع الصيد البحري وتجهيز الأسماك، وكذلك تطوير بنية التوزيع والتسويق للضمان أن تصل الأسماك طازجة وبجودة عالية إلى جميع المناطق في اليمن.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالرحمن داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 51 | السبت 29 رجب 1445هـ | 10 فبراير 2024م

التهاب الفم الحويصلي

د. محمد الضوراني

التعريف بالمرض

هـو مـرض فيروسـي معـدي يتميـز بحمـى ثـم حويصـلات وتـآكلات فـي الفـم والحلمـات والاقـدام.

المسبب للمرض

فيـروس حمـى الفـم الحويصلـي_ Vesicular stomatitis هـو مـن الفيروسـات التـي تحتـوي علـى R.N.A. وينتمـي الـى عائلـة ال Rhabdoviridae جنـس VESICCULOVIRUS.

يوجد عترتان من الفيروس:

- العترة الهندية Indian serotype

-والعتـرة الاخـرى تسـمى عتـرة نيوجيرسـي New Jersey serotype و تعتبـر هـى العتـرة الأكثـر ضـراوة و شـائعة الإصابـة.

وبائية المرض

يتواجـد الفيـروس فـي المناطـق الحـارة وتحـت الحـارة مـن نصـف الكـرة الارضيـة الغربـي حيـث يعتبـر متوطـن فـي أمريـكا، والمكسـيك، وجنـوب كنـدا، وفنـزولا، وكولومبيـا، وبنمـا.

طرق انتقال العدوي

حتـى الآن لـم تعـرف طـرق انتقـال العـدوى، ولكـن البعـض يعتقـد عـن طريـق قرصـة ذبابـة الرمـل، والذبابـة السـوداء.

والبعـض يعتقـد عـن طريـق تنـاول طعـام وشـراب ملـوث، أو عـن طريـق ماكينـات الحلـب الملوثـة، ولكـن الاكيـد انـه ينتقـل عـن طريـق اللعـاب أو سـوائل الحويصـلات الناتجـة مـن الاصابـة بالفيـروس، كمـا يصـاب الانسـان عـن طريـق الملامسـة، والاستنشـاق.

الحيوانات القابلة للإصابة

-الخيول.
-الماشية.
-الماعز والأغنام نادرة الإصابة.

العوامل التي تستحث قابلية الإصابة بالمرض

-فصل الصيف.
-العمـر: الأبقـار الكبيـرة فـي العمـر هـي الأكثـر عرضـة للإصابـة، و لكـن فـي الخيـول الكبيـرة فـي السـن الفيـروس ليـس لـه أهميـة أو قيمـة ملحوظـة.

الأمراضية

تنتقـل العـدوى إلـى الحيـوان حيـث يختـرق الفيـروس الجلـد، والأغشـية المخاطيـة المتهتكـة، أو غيـر السـليمة حيـث أنـه لا يسـتطيع اختـراق الأغشـية المخاطيـة السـليمة.

بعـد حـدوث الاصابـة إمـا أن يتمركـز الفيـروس فـي أماكنـه المفضلـة فـي الجلـد والأنسـجة الطلائيـة، أو ينتقـل إلـى الـدم ويحـث انتشـار فيروسـي دمـه (viremia) نتيجـة لذلـك تتكـون الحوبصـلات فـي الأماكـن المفضلـة والتـي يتمركـز فيهـا الفيـروس مثـل الأغشـية المخاطيـة للفـم والحلمـات بيـن الحافريـن فـي الأقـدام.

الأعراض المرضية

_فتـرة الحضانة: من 3 إلى 15 يوماً.

- مسـاق أو دورة المـرض تتـراوح مـا بيـن أسـبوع إلـى أسـبوعين مالـم تحـدث مشـاكل أخـرى.

_معـدل الأمـراض أو الاصابـات يكـون منخفضـاً و يتـراوح بيـن 5_10% ولكـن فـي الأبقـار الحلابـة ممكـن يرتفـع معـدل الأمـراض ليصـل الـى 80%.

أمـا معـدل الوفيـات فهـو منخفـض أيضـاً، وفـي بعـض الحـالات نتيجـة لحـدوث العـدوى الثانويـة ممكـن يصـل الـى 15%.

أمـا بالنسـبة للخيـول، فمعـدل الأمـراض عالـي، ولكـن بـدون حـدوث وفيـات.

الأمراض

أولاً في الابقار:

أعـراض الاصابـة بفيـروس التهـاب الفـم الحويصلـي غالبـاً تكـون أعراضـاً تحـت اكلينيكيـة.

-فـي المراحـل المبكـرة مـن العـدوى نشـاهد حمـى و فقـدان الشـهية.

- افـرازات لعابيـة غزيـرة + صعوبـة فـي الاكل +توقـف حركـة الكـرش + العـرج.

- انخفـاض معـدل انتـاج اللبـن وممكـن يحـدث التهـاب فـي الضـرع نتيجـة اصابـة الحلمـات و فتحـات الحلمـات وقنـوات الحلمـات.

- ظهـور حويصـلات علـى اللسـان والشـفة و اللثـة و الفاصـل او الحـزام التاجـي و بيـن اصابـع الحافـر و فـي الحلمـات.

هـذه الحويصـلات فـي البدايـة تكـون غيـر مرئيـة وذات غشـاء سـليم ثـم بعـد ذلـك تكبـر هـذه الحويصـلات ويصبـح غشـائها رقيـق وتنفجـر محدثـة قروحـات.

فـي حـالات عـدم وجـود العـدوى الثانويـة هـذه القروحـات سـرعان مـا تلتئـم خـلال 10 أيـام.

الاصابـات غالبـاً مـا تميـل للحـدوث، أو تقـع فـي مـكان واحـد مـن الاصابـة أمـا الفـم أو الحلمـات أو القـدم.

فـي بعـض الحـالات نشـاهد أعراضـاً عصبيـة تتمثـل فـي حـركات لا ارادية فـي الفكيـن، وارتعاشـات فـي الـرأس.

ثانيا الخيول:

نفـس الأعـراض السـابقة فـي الأبقـار، ولكـن الحويصـلات، تكـون محـدودة علـى ظهـر اللسـان والشـفة.

فـي بعـض الحـالات تحـدث الاصابـة فـي منطقـة الأنـف والبلعـوم، وممكـن تشـمل الحنجـرة محدثـة صعوبـة فـي التنفـس وأنزفـة مـن الأنـف.

ممكـن أن تتطـور الاصابـة فـي القـدم، وبخاصـة فـي الحـزام التاجـي محدثـة تقشـر للحافـر.

تحـدث الاصابـة فـي الحلمـات بالنسـبة للأنـاث وفـي القفلـة بالنسـبة للذكـور.

العلاج

- يجـب عـلاج الأعـراض المرضيـة أولاً بـأول، و اعطـاء مخفضـات لدرجـة الحـرارة و مضـاد حيـوي واسـع المـدى.

- ازالـة التقرحـات الصديديـة و غسـيل القـرح بمطهـر قـوي و غيـر مهيـج مثـل البـورك اسـيد 1%

- بالنسـبة لإصابـات القـدم محلـول مخفـف مـن كبريتـات النحـاس الزرقـاء لتطهيـر الجـروح و إزالـة القـرح.

- غسـيل الأغشـية المصابـة بمضـاد حيـوي واسـع المـدى و مـس الأجـزاء المصابـة مـن القـدم و الحلمـات بالمضـادات الحيويـة واسـعة المـدى.

العمليات الزراعية المطلوبة لزراعة وإنتاج محصول البطاطس

اختيـار وتجهيز الأرض

(1-1)

م/ قيس عبدالله الوجيه

يجـب عنـد اختيـار الأرض المـراد زراعتهـا بالبطاطـس أن تكـون خاليـة مـن مسـببات الأمـراض والآفـات التـي تصيـب المحصـول والتـي ظهـرت فـي الموسـم السـابق عنـد زراعتهـا بنفـس المحصـول أو بمحصـول مـن نفـس عائلـة البطاطـس) العائلـة الباذنجانيـة (كالطماطـم والباذنجـان بهـدف منـع انتشـار المـرض فـي التربـة خصوصـاً آفـة نبـات الهالـوك الطفيلـي.

ولتجنـب ذلـك يتـم زراعـة البطاطـس فـي الأراضـي التـي زرعـت فـي الموسـم الماضـي بمحاصيـل أخـرى نجيليـة أو بقوليـة كالـذرة والقمـح والفاصوليـا والبـازلاء أو الحلبـة ضمـن دورات محصوليـة متعاقبـة.

تجهيز الأرض للزراعة:

زراعـة البطاطـس تتطلـب قـدراً كبيـراً مـن تجهيـز الأرض قبـل موعـد الزراعـة ومـن هـذه التجهيـزات الحراثـة العميقـة قبـل الزراعـة بسـحب واحـد والحراثـة علـى جنـب وتركهـا فتـرة للتهويـة والتعـرض لأشـعة الشـمس بعـد ذلـك يتـم تفتيـت الكتـل الترابيـة وتنعيـم الحقـل جيـدا قبـل الزراعـة بعـد ذلـك يتـم تسـوية الحقـل جيـدا لتنظيـم توزيـع ميـاه الـري بشـكل جيـد لكـي يكـون التنبيـت متكامـل ومنتظـم فـي كل أجـزاء الحقـل ومـن ثـم يتـم الـري وتسـمى هـذه ريـة مـا قبـل الزراعـة وتتـم قبـل الزراعـة بحوالـي 3- 7 أيـام مـع الإشـارة إلـى تجنـب عمليـة الحراثـات للأرض عندمـا تكـون تربتهـا عاليـة الرطوبـة لأن ذلـك يـؤدي الـى تكويـن كتـل طينيـة)عتـل(وعنـد التقصيـر وعـدم الاهتمـام بالإعـداد الجيـد لمهـد بـذرة البطاطـس تحـدث أضـرار علـى المحصـول أهمهـا تفـاوت النمـو وعـدم تجانـس النباتـات والتفافهـا حـول الكتـل الترابية(العتـل) الواقعـة كغطـاء فـوق التقـاوي المزروعـة..

اختيار الصنف المناسب للزراعة:

شروط اختيار الأصناف:

يجـب اختيـار الأصنـاف المعتمـدة والموصـى بزراعتهـا مـن قبـل الجهـات الرسـمية المعنيـة الشـركة العامـة لإنتـاج بـذور البطاطـس، الهيئـة العامـة للبحـوث الزراعيـة، الإدارة العامـة للإرشـاد والإعـلام الزراعـي (الملائمـة والتـي ثبـت نجـاح زراعتهـا فـي الظـروف المحليـة للمنطقـة أو الإقليـم التـي تقـع فـي إطارهـا الأرض المـراد زراعتهـا سـواء المناخيـة والبيئيـة مـن ملاءمـة التربـة والميـاه والموسـم الزراعـي والتـي تلبـي متطلبـات السـوق والاسـتعمالات المختلفـة.

المواعيد المناسبة لزراعة البطاطس:

تتميـز اليمـن بالتنـوع فـي المنـاخ والبيئـة، وبذلـك تتعـدد المواعيـد والمواسـم الزراعيـة لكثيـر مـن المحاصيـل الزراعيـة خـلال السـنة الواحـدة ومنهـا محصـول البطاطـس، حيـث يـزرع البطاطـس فـي بلادنـا علـى مـدار العـام بأكثـر مـن موعـد فـي مختلـف الأقاليـم. والجـدول التالـي يوضـح المواعيـد والمواسـم الزراعيـة لأصنـاف البطاطـس الموصـى بزراعتهـا فـي مناطـق زراعـة وإنتـاج البطاطـس فـي اليمـن وفتـرة جنـي المحصـول لـكل موسـم زراعـي.

عملية زراعة البطاطس:

طريقة الزراعة:

تـزرع البطاطـس علـى خطـوط أتـلام وتكـون المسـافة بيـن الخـط والأخـر) 60 75- سـم (وتوضـع الدرنـات فـي وسـط الخط(التلـم) علـى عمـق 12 - 15 سـم، والمسـافة بيـن الدرنـة والأخـرى قـدم واحـد) 25 - 30 سـم (ويفضـل القيـام بعمليـة البرعمـة للدرنـات قبـل الزراعـة مباشـرةً) إزالـة البراعـم مـن الدرنـات عنـد الزراعـة (وتجنـب جـرح درنـات البـذور أثنـاء الزراعـة.

عملية التعشيب:

تحتـاج البطاطـس مـن 3- 4 مـرات تعشـيب حيـث يجـب القيـام بعمليـة التعشـيب للحصـول علـى انتاجيـة عاليـة ويمكـن إجـراء عزيـق بيـن خطـوط الزراعـة بعـد اكتمـال الإنبـات فـي حـال كانـت الزراعـة بواسـطة البـذارة الآليـة. وتتـم عمليـة التعشـيب هـذه بعـد حوالـي23 يومـا مـن الزراعـة، والتعشـيب الثانـي يتـم بعـد 2- 3 أسـابيع مـن الأولـى، ثـم تتوالـى إزالـة الأعشـاب اولاً بـأول باليـد مـع ظهـور الأعشـاب.

المزارع سيلان يحقق اكتفاءً ذاتياً لأسرته من خيرات أرضه

إعداد: صفية الخالد

استطاع المزارع أحمد جابر سيلان من أبناء مديرية كشر بمحافظة حجة زراعة مختلف أنواع البقوليات، كل صنف زراعي على حسب مواسمه، محققاً بذلك اكتفاءً ذاتيًا، مجسداً بذلك شعار المرحلة "نأكل مما نزرع"، في مساحات محددة مستفيداً من المبيدات التي يقوم بتولى إعداد بعضها بنفسه.

وأكد المزارع سيلان في تصريح خاص للصحيفة : "أنعم حالياً باكتفاء ذاتي يؤمن غذائي أنا وأسرتي البالغ عددها تسعة، وأصبحنا ولله الحمد لا نشتري من السوق الخضروات والبقوليات والدقيق الأبيض المستورد، حيث نقوم بزراعة الباميا والكوسة والطماطم والموز والعنبرود والمانجو والذرة الشامية في أرضنا"".

وبيَّن عندما بدأ العدوان شكل إغلاق منفذ حرض البري، والذي كان أبناء منطقتنا يعتبرونه مصدر رزقهم الأول في التجارة ومختلف المهن وفي تسويق محاصيلنا الزراعية وتصديرها عبر المنفذ إلى خارج البلاد، ضربة قاضية إلى درجة جعل الكثير من الأسر تبحث عن مصادر للعيش والبعض سافر صنعاء ومنهم من استقر بهم الحال تحت مخيمات النزوح.

ويواصل سيلان: "كواحد من أبناء تلك المنطقة المتضررة دارت عليّ الأفكار بالذهاب إلى صنعاء أو اللجوء إلى مخيمات النزوح فلم أستحسن ملاحقة المؤجر ولا الانتظار لمن يغيثني كلاجئ في مخيم، وحينها استذكرت المثل الذي يقول (عز القبيلي بلاده ولو تجرع وباها) متوجها نحو أرضي أزرعها سنة بعد أخرى حتى جعلتها حديقة وافرة بمختلف الزراعات".

يستطرد المزارع سيلان: "كل نوع شجري له موسمه الخاص مثلاً أزرع الطماطم في موسمها، وفي موسم آخر استغل تلك المساحة التي قمت بزراعة الطماطم عليها في زراعة نوع بقولي آخر".

وعن سؤالنا له عن طبيعة الأرض وتوجه المزارعين للزراعة يردف: "أرضنا غنيه وخصبة تحتاج اهتمام من الدولة والجهات المختصة لدعم المزارعين بالمتاح والممكن وتفعيل الجمعيات الزراعية على مستوى المنطقة والمدارس الحقلية على مستوى المزارعين".

معالم زراعية

المنازل الزراعية في اليمن

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى	إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم
13	عشاء خامس الصواب	12	فبراير	24	سعد السعود	8	فبراير	20 فبراير

يقول علي ولد زايد:

حرث الشتاء مخانيث العلاني

رئيس التحرير: مجد الحداد

اليمن الزراعية

السبـــت 29 رجـــب 1445هـ | 10 فبراير 2024م

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
غرفة الإرشاد والإعلام المشتركة

اسبوعية - 12 صفحة
العدد 51

عندما يكون المزارع محارباً في كل شيء، كل متطلبات الزراعة عليها ضرائب مجحفة، وعليها تضييق لا تصل إلا بشق الأنفس، ثم يواجه المشاكل الكثيرة، أثناء العمل الزراعي، ما بعد الزراعة، وما بعد الإنتاج، وما بعد توفر المحصول، فيجد نفسه في حالة من الضيق، والتعب، والغرامات الكبيرة، والتشديد؛ لأن المسؤولين همهم أن يجمعوا مالاً من كل شيء، ضرائب على كل شيء، ضغط في كل شيء، هذا يؤثر.

السيد/ عبدالملك الحوثي

عصائر اكتفاء مليئة بالفيتامينات والمعادن التي تمد الجسم بالطاقة

للحجز والطلب التواصل على الأرقام التالية:

(الحجز) 773435555 (التسويق) 773855583

افتتاح السوق الأول لمبادرة اليمن السعيد للمشاريع الصغيرة

أُفتتحَ يوم أمس الجمعة بصنعاء السوق الأول لخمسين مشروعاً صغيراً وأسرة منتجة لمختلف المنتجات المحلية، وذلك ضمن مشروع مبادرة اليمن السعيد التسويقية للمشاريع الصغيرة والانتاجية الذي تنفذه الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر بالشراكة مع إدارة الحدائق والمنتزهات بأمانة العاصمة ومؤسسة بنيان التنموية.

وخلال الافتتاح أشاد نائب وزير التجارة والصناعة أحمد الشوتري بهذا المشروع وافتتاح السوق الذي سيكون دافعاً مهماً لتشجيع المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة لتنمية مشاريعها، مشيراً الى أن الوزارة تصر على أن تعفى المشاريع الصغيرة من الضرائب ورسوم أخرى، منوهاً الى أن هناك قانون سيصدر قريباً بهذا الخصوص، مناشداً مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية دعم الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر كونها ناشئة، لتقوم بدورها في تنمية المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة للوصول إلى حركة انتاجية بشكل أوسع، على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على المنتج المحلي بدلاً عن المنتج الخارجي.

من جهته أبدى وكيل وزارة الصناعة والتجارة للتجارة الداخلية محمد قطران استعداد الوزارة للتعاون من خلال إقامة مثل هذه المعارض، سواء من حيث الأسماء والعلامات التجارية والهوية، أو منح التصاريح وتشجيع القطاع التجاري لاستيعاب هذه المنتجات، وأن الفترة القادمة ستشهد تبني العديد من المخرجات مثل هذه المشاريع والتي ستقوم الوزارة برعايتها في جميع منافذ البيع على مستوى الجمهورية، معولاً على الدور التسويقي لهذه المنتجات حتى وصولها إلى المستهلك، وضرورة تعزيز الجهود لتنميتها حتى يحل المنتج المحلي بدلاً عن المنتج الخارجي وصولاً الى الاكتفاء الذاتي.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر أحمد الكبسي، أن افتتاح السوق لخمسين مشروعاً كدفعة أولى من 6 أشهر إلى عام يأتي بعد تقييمها واختيارها من بين 500 مشروع صغير، وأن الدفعة الثانية ستكون لخمسين مشروعاً تقريباً من المشاريع التي لم تلق الفرصة في الدفعة الأولى، وأن المبادرة لمثابة تنمية لهذه المشاريع بما يمكنها الاستمرار مستقبلاً، وأن قطاع المشاريع الصغيرة واسع ولا يقتصر على جهة معينة، وهو ما يتطلب التكامل والتعاون من قبل الجميع سواء الدولة بمختلف مؤسساتها أو المجتمع وجميع الفاعلين والمعنيين في الميدان، لتنمية هذه المشاريع وتطوير المنتج المحلي لإحلاله محل المنتج الخارجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

بريد المزارعين

أجاب على الأسئلة: الدكتور محمد هرمس مدير مكتب الزراعة بمديرية المغربة بمحافظة حجة

■ **أحد المزارعين يقول إن لديه مجموعة من الأغنام وهي ضعيفة لا تنمو بشكل صحيح؛ ماذا يعطيها من أعلاف أو علاجات حتى تنمو وتسمن؟**

أولاً يجرعها ضد الطفيليات
ثانيا يعطيها أعلاف مركزة
النخالة مقدارين +ذرة شامية مجروشه مقدار +عصارة سمسم ربع مقدار.
مثلاً
10كيلو نخالة 5+كيلو ذرة شامية مجروشه 2.5+عصارت سميم، ويخلطها جيداً، ويعطي الأسبوع الأول كل رأس نصف علبة حق مدخنة.
والأسبوع الثاني علبة مدخن لكل رأس، ونصف المقدار لصغار.

■ **سؤال من أحد مربيي الثروة الحيوانية يقول معه الأغنام يظهر فيها ورم في الرقبة ويسأل: ما هو هذا المرض وما سببه وكيف يمكن الوقاية منه؟**

المرض السل الكاذب.
المسبب بكتيريا.
الوقاية عزل الحيوانات المصابة ومعالجتها حتى الشفاء.
العلاج: فتح الخراريج الناضجة، وينظفها إلى علب ويحرقها وعمل لها مطهرات ويحقن لها مضاداً حيوياً بن ستربت وملتي فيتامين

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 780701051

موجهات حكيمة

الدكتور: رضوان الرباعي *

الاستفادة من الموارد البشرية في النهوض بالقطاع الزراعي

كانت وما زالت وستظل الثروة البشرية هي أهم وأغلى الثروات على الإطلاق، فبناء الإنسان المنتج، من أهم عناصر الإنتاج والإبداع، كما يعتبر سوء إدارة هذه الثروة وعدم الاستفادة من منها إهدار لأهم المقومات وتقصير في الواجب الديني في استثمار النعم وارتكاب لنوع من أنواع الفساد الإداري.

وتعد الثروة البشرية من أهم أركان التنمية الاقتصادية، في كل المجتمعات ومن العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية، وإذا ما تأملنا قائمة أقوى الدول اقتصاديا فسنجدها الأكثر كثافة سكانية على غرار الهند والصين، ورغم تجاوز عدد سكان كل دولة ١.٤ مليار نسمة تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وسوف تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم، لأن الاستثمار في الثروة البشرية أفضل وأهم الاستثمارات باعتبارها العصا السحرية للتقدم والمحرك الأقوى والأكثر استدامة لتغذية قطاعات سوق العمل.

وتلعب الموارد البشرية دورا حاسما في نهوض القطاع الزراعي وتطوره وتقدمه حتى الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

فالقطاع الزراعي يعتمد عليه أكثر من 70 % من سكان اليمن، ويشتغل فيه قرابة 54 % من القوى العاملة، وهو بهذا يعد القطاع الأكثر استيعاب للقوى البشرية كقوة عامله بالبلد. وهذا القطاع الهام يعتمد بشكل كبير على العمل البشري في جميع مراحل الإنتاج، بدءا من زراعة البذور وغرسها وحتى جني المحصول وتجهيزه للسوق، والشعب اليمني بطبيعته شعب مزارع يعمل في الزراعة ويعتمد عليها، وهويته، هوية زراعية، ويمتلكون خبرات ومهارات يتوارثونها جيلا بعد جيل، وما يتوجب علينا هو إكسابهم خبرات للتعامل مع التقنيات الحديثة، واطلاعهم على التطور الحاصل في المجال الزراعي، لا سيما أن المزارعين اليمنيين، الذين يعملون في القطاع الزراعي لديهم المعرفة اللازمة حول أفضل الممارسات الزراعية وتقنيات الزراعة المبتكرة، ومن الضروري تطوير وتدريب هذه الموارد البشرية وتزويدها بالمعرفة الحديثة، لما سيكون لها من دور مهم في تحسين الإنتاجية ورفع جودة المنتجات الزراعية.

وتمتاز القوى البشرية اليمنية أنها شابة، وقادرة على العمل والعطاء والإنجاز، وهذه ميزة نفتخر بها في اليمن وهي أننا نمتلك قوة بشرية شابة عاملة، تحمل الثقافة القرآنية والوعي القرآني، وهذا ما تفتقر إليه بلدان كثيرة والتي أصبحت تعاني من الشيخوخة، وعدم القدرة على العمل والنظرة المادية للحياة.

لذلك جاءت موجهات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي- يحفظه الله- والتي حثتنا على الاهتمام بالموارد البشرية والاستفادة منها، والقيام بتدريبها، لمواكبة التطور، والاستفادة منها في النهوض بالقطاع الزراعي، وبقية القطاعات الاقتصادية، فالموارد البشرية تعد من أهم الثروة التي نتملكها على الإطلاق وبها سنعمل على إحداث نهضة اقتصادية، وزراعية، واستغلال كل المقومات الزراعية التي تمتلكها اليمن كما أنها سوق استهلاكية للمنتجات.

*نائب وزير الزراعة - نائب رئيس اللجنة الزراعية والسمكية العليا